العدل في العربية

م.م.واثق غالب هاشم
كلية التربية /جامعة القادسية

الخلاصة:
يسعى البحث إلى معالجة ما من شأنه أن يشكل ظاهرة تعتري العربية في بعض من ألفاظها عني علماء العربية بها ، فكان للعدل بوصفه ظاهرة نصيب من اهتمامهم الذي تجلى في أبواب نحوية مختلفة .

وقد انطوى البحث على مبحثين تقتفيهما خاتمة ، فكان المبحث الأول بعنوان العدل تعريفه وأوزانه ، عرضت فيه لمعنى العدل في اللغة والإصطلاح ، ولأوزانه التي جرى عليها . وكان المبحث الثاني بعنوان العدل أقسامه وفائدته ، تناولت فيه الأقسام التي بيّنها النحاة وهي أقسام اختلفت باختلاف الاعتبار الذي ينظرون من خلاله إلى العدل ثم أعقبت الحديث عن فائدة العدل وما فيه من غاية ، حتى ينتهي بنا المطاف عند الخاتمة التي ضمت أهم نتائج البحث وكان من بينها أن المفردات المعدولة أقل من غير المعدولة لأن الأصل عدم العدل ، وأن العدل يلحق الاسماء وكذلك بعضاً من الأفعال وهو إلى ذلك محصور في كلمات معدودة مسموعة عن العرب تأتي بأوزان معينة مثّل العدل فيها نوعاً من الاقتصاد اللغوي إلى جانب الايجاز وتمحض اللفظ للعلمية . وكذلك يمكن له أن يسهم قليلاً بالتوليد والتوسع في اللغة ، وهو يلحق المشتق ولا يقترب من الجامد .

المقدمة:
مما لا يخفى أن العربية تعد من أعرق اللغات وأدقها ، فهي تمتاز بدقة قواعدها وكثرة مفرداتها ، وسعة قدرتها على التعبير عن أعمق المعاني والمضامين ، والإبانة عن مختلف الأشياء والأفكار المادية والروحية والمجردة من حيث استحداث ألفاظ وتعابير لاستيعاب معاني الحضارة ورموزها ، ولأنها كذلك فقد حفلت بظواهر شتى كانت وما زالت موضع عناية الدارسين ، فبدراسة هذه الظواهر تتبين أسرارها ومكنوناتها . وموضوع العدل الذي لقي اهتمام علمائنا كان من بين تلك الظواهر التي اشتملت عليها عربيتنا ، فجاء مبثوثاً في كتبهم ولاسيما كتب المشتغلين بالنحو ، فوقفوا عنده في جملة من الأبواب النحوية المختلفة ، أبرزها باب الممنوع من الصرف وباب اسماء لازمت النداء وباب اسم الفعل ، وغيرها .

المبحث الأول : العدل تعريفه وأوزانه :
العَدْل مصدر عَدَلَ ،يقال عدل عن الطريق ، حاد ، وعدل الطريق مال ، وعَدل الفحل عن الإبل إذا ترك الضِّراب[١] . وعلى ذلك يكون العدل لغة هو الترك والميل .

وأما تعريفه اصطلاحاً ، فقد ذكر النحاة له تعريفات عدة ، وإن كان مجرد الاختلاف في هذه التعريفات لا يعدو أن يكون لفظياً ، بحذف قيد في أحد التعريفات أو زيادته في تعريف آخر. فقد ذكر ابن السراج (ت٣١٦هـ) أن العدل هو((أن يُشتق من الاسم النكرة الشائع اسمٌ ويغير بناؤه))[٢]. وقال ابن جني (ت٣٩٢هـ) إن العدل ((أن تلفظ ببناء وأنت تريد بناءً آخر نحو قولك عمر ، وأنت تريد عامراً ، وزفر وأنت تريد زافراً))[٣] . وجاء في المقتصد أن ((معنى العدل أن تريد لفظاً فتعدل عن اللفظ الذي تريد إلى آخر))[٤] . وذكر الرضي (ت٦٨٦هـ) تعريفاً للعدل مشفوعاً بقيود ، إذ قال ((العدل إخراج الاسم عن صيغته الأصلية بغير القلب ، لا للتخفيف ، ولا للإلحاق ، ولا لمعنىً ، فقولنا بغير القلب ليخرج نحو أيس في يئس ، وقولنا لا للتخفيف احتراز عن مقام ومَقُول وفخْذ وعنْق ، وقولنا

لا للإلحاق ، ليخرج نحو كوثر ، وقولنا ولا لمعنىً ليخرج نحو رجيل ورجال))[٥] . واختصر السيوطي (ت٩١١هـ) معنى العدل بقوله ((هو صرفك لفظاً أولى بالمسمى إلى آخر))[٦] .

وبلحاظ هذه التعريفات نجد بعضها يفتقر إلى الشمول والدقة ، ولاسيما التي يقتصر منها على جعل العدل في الاسم حسب ؛ فالعدل لا يلحق الأسماء فقط بل يدخل الأفعال ، وما اسماء الأفعال الواردة على صيغة (فَعالِ) إلا معدولة عن فعل الأمر نحو نزالِ وتراكِ وحذارِ المعدولة عن انزلْ واتركْ واحذرْ [٧] ، حتى عُد العدل في هذا الباب قياسياً ، لكثرة العدل فيه من الفعل الثلاثي[٨] . لذا كان من الأرجح وضع ما يدل على الأسماء والأفعال جميعاً عند تعريف العدل كأن يُبدل الاسم باللفظ أو الكلمة .

ولمّا كان العدل ميدانه اللفظ عُدّ علةً لفظيةً مانعةً الاسم من الصرف في باب ما لا ينصرف على أن تنضم مع العدل علة معنوية كالوصفية والعلمية . فالعدل من خلال ذلك يمثل علة فرعية ، قال الأنباري (ت٥٧٧هـ) ((العدل فرع لأنه متعلق بالمعدول عنه))[٩] ، كما التعريف فرع على التنكير ، والعجمة فرع على العربية وسوى ذلك [١٠] .

وقد بيّن الجرجاني (ت٤٧١هـ) سبب الفرعية في الاسماء المعدولة قائلاً ((إذا لفظت بعُمر وأنت تقصد عامراً كنت قد جعلت اللفظ دليلاً على معنىً واسم وهو عامر ، وهذا هو عين الدلالة على شيئين وليس للأسماء أصل في الدلالة على أكثر من شيءٍ واحد ، وإنما ذلك للفعل لأنه يدل على معنىً وزمان ، فإذا قلت : ضُربَ زيدٌ ، دل على ضربٍ وزمانٍ ماضٍ كما دلّ عمر على المسمى وعلى عامر الذي هو الأصل ، وإذا كان كذلك كان خروجاً عن حكم الأصول ، وإذا خرج من حكمها بالعدل علمت أنه فرعية)) [١١] .

وقد جرى العدل بصورة عامة على أوزان محددة يعرف بها ، هي كالآتي :

١ـ فَعالِ :

يعدل إلى هذه الصيغة في أوجه متعددة على نحو ما وجده النحاة في باب اسماء الأفعال وباب النداء وباب الاسم العلم ، وكذلك في ما كان اسماً للوصف غير المنادى وفي باب المصدر [١٢] . وفعالِ في ذلك كله اسم معرفة مؤنث بعضه مضارع لبعضٍ [١٣] .

والذي يتبين من ذلك أن ما عُدِل إلى فعالِ على ضروب ، أحدها ما كان اسماً للفعل ، نحو نزالِ أي انزل وتراكِ أي اترك وحذارِ أي احذر . واستشهد سيبويه (ت١٨٠هـ) على هذا بشواهد أودعها كتابه [١٤] ، منها قول أبي النجم العجلي :

حَذارِ من أرماحنا حَذارِ

وقول زهير :

ولَنِعمَ حشو الدرع أنت إذا دُعِيَتْ نزالِ ولُجَّ في الذعر

وقول الطفيل بن يزيد :

تَراكِها من إبلٍ تَراكِها ألا ترى الموتَ لدى أوراكها

وقد قرر النحاة أنّ صيغة (فعالِ) جائزة من كل فعل ثلاثي مجرد تام التصرف ، ولا يجوز من الرباعي ؛ لأنه لم يسمع من بنات الأربعة إلا قَرْقارِ وعَرْعارِ[١٥]. وكان الشاهدان اللذان سمع فيهما العدل من الرباعي ، هما قول أبي النجم العجلي[١٦] :

قالت له ريح الصبا قرقار

وقول النابغة الذبياني[١٧] :

يدعو وليدهم بها عرعار

فقرقار أراد بها قَرْقِرْ أي قالت له قرقر بالرعد للسحاب ، وكذلك عَرْعارِ وهو بمنزلة قرقار اراد بها عَرْعِرْ أي هلموا للعرعرة ، وهي لعبة الصبيان[١٨] . وكان مجيء السماع باسمي فعل الأمر المبني على الكسر في هذين الشاهدين على غير وزن (فعالِ) وإنما على وزن (فَعْلالِ) ، لكن العدل قد

لحقهما وهو ما عليه سيبويه[١٩] ، وهو الصحيح ؛ لأنه لو كان قرقار وعرعار حكاية صوت – كما ذهب بعضهم – لكان الصوت الثاني مثل الأول نحو غاق غاق ، فلما قال عرعار وقرقار فخالف لفظ الأول لفظ الثاني علم أنه محمول على عرعر وقرقر بصيغة الأمر أي دال عليه دلالة اسم الفعل على الفعل[٢٠] .

والضرب الثاني : ما كان على (فَعالِ) ، وهو سببٌ للمؤنث ، ولا يستعمل هذا النوع إلا في النداء وذلك على نحو يا لكاع ويا خباثِ ويا فساق ، عُدِل عن قولك : يا لكعاء ويا خبيثة ويا فاسقة[٢١] . ورأى سيبويه أن ما جاء معدولاً عن حده من المؤنث نظير ما جاء معدولاً عن حده من المذكر ، نحو : فسق ولكع وغيره [٢٢] .

وأما قول الحطيئة :

أطوِّفُ ما أطوِّفُ ثم آوِي إلى بيتٍ ، قعيدتُهُ لكاع

فقد استعمل (فَعالِ) سبباً للمؤنث في غير النداء ، للضرورة . لكن يمكن أن يكون التقدير : قعيدته يقال لها : يا لكاع ، فيكون جارياً على القياس [٢٣] .

والضرب الثالث : ما كان على (فَعالِ) وهو علم مؤنث ، نحو حَذامِ ، وقَطامِ ، ورَقاشِ ، وغَلابِ ، وسَجاحِ ، أعلام للنساء ، وسكابِ اسم لفرس ، وكسابِ اسم لكلبة ، وعرارِ اسم لبقرة ، وظفارِ اسم لبلدة عند بني تميم ، فهذه أعلام معدولة عن فاعلة [٢٤] . والعدل من المؤنث نظير ما جاء معدولاً من المذكر ، نحو : عمر وزفر ، وهو مذهب سيبويه المذكور آنفاً .

وقد اختلفت العرب في استعمال صيغة (فعالِ) المعدولة عن (فاعلة) إذا سُمِّي بها المؤنث ، فكانت فيه على ثلاثة أوجه [٢٥] : الأول البناء على الكسر أبداً، وعليه لغة أهل الحجاز، قال سيبويه ((وأما أهل الحجاز فلمّا رأوه اسماً لمؤنث ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيِّروه ، لأن البناء واحد وهو ههنا اسم للمؤنث كما كان ثَمَّ اسماً للمؤنث ، وهو ههنا معرفة كما كان ثَمَّ ، ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء))[٢٦] . وقال الجرجاني معللاً بناء حذامِ المعدولة عن حاذمة ((وإنما يبنى هذا النحو لأجل أن حاذمة كان استوجب منع الصرف للتعريف والتأنيث ، فلما عُدِل إلى مثال فعالِ حصل فيه سبب ثالث وهو العدل ، وليس بعد منع الصرف درجة إلا البناء))[٢٧] ، أو ان الحجازيين ربما أجروه مجرى فعالِ الواقع موقع الأمر ، كنزالِ ، لشبهه به في الوزن والعدل[٢٨] . وعلى ذلك قول الشاعر[٢٩] :

إذا قالت حَذامِ فصَدِّقوها فإنَّ القول ما قالت حَذامِ

والوجه الثاني : إعرابُه إعراب الممنوع من الصرف ، وعليه بعض تميم ، قال سيبويه : ((واعلم أن جميع ما ذكرنا إذا سميت به امرأة فإن بني تميم ترفعه وتنصبه وتجريه مجرى اسمٍ لا ينصرف ؛ وهو القياس ، لأن هذا لم يكن اسماً علماً ، فهو عندهم بمنزلة الفعل الذي يكون فعالِ محدوداً عنه ، وذلك الفعل افعل))[٣٠] . فيقولون على هذه اللغة : هذه حذامُ ، ورأيت حذامَ ، وذهبت إلى حذامَ دون صرف للعلمية والعدل عن فاعلة . والذي يعزز ذلك هو أن الغالب على الأعلام أن تكون منقولة [٣١] . وهذا إذا لم تكن هذه الصيغة مختومة بالراء .

أما إذا كانت مختومة بالراء فإن بني تميم يبنونها على الكسر ، وهذا الوجه الثالث . وفيه اختاروا موافقة أهل الحجاز، قال سيبويه ((فأما ما كان آخره راءً فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون ، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز))[٣٢] .

وعلى هذا الوجه مذهب الكثير من بني تميم ، والقليل منهم يذهب إلى إعرابه إعراب ما لا ينصرف[٣٣]. والذي دعا تميماً إلى هذا الاختيار فيما كان آخره راء هو الإمالة التي في لغتهم ، والإمالة لا تصح مع الضم والفتح فاختاروا الكسر ليصلوا إلى ذلك ، ذكر ذلك الخليل (ت١٧٥هـ) فيما نقله عنه سيبويه فقال : ((والحجازية هي اللغة الأولى القُدمى فزعم الخليل أن إجناح الألف أخفُّ عليهم ، يعني :

الإمالة ، ليكون العمل من وجهٍ واحدٍ ، فكرهوا ترك الخفة وعلموا أنهم إن كسروا الراء وصلوا إلى ذلك ، وأنهم إن رفعوا لم يصلوا))[٣٤] .

والمختوم بالراء مصداقه سفارِ : اسم لماء ، وحضارِ : اسم لكوكب ، ووبارِ : اسم لقبيلة ، وظفارِ : اسم لبلدة [٣٥] .وذكر سيبويه أنه ((قد يجوز أن ترفع أو تنصب ما كان في آخره الراء))[٣٦] . ويبدو أنه عده ضرورة لأنه قال : ((قال الأعشى :

ومرَّ دهرٌ على وبارِ فهلكت جهرةً وبارُ

والقوافي مرفوعة))[٣٧] . فالذي يتضح من قول سيبويه أن الشاعر اضطر فرفع وليست لغته الرفع في ما آخره الراء ، وقد يجوز أن يكون جامعاً بين اللغتين ، فبنى (وبارِ) الأولى على الكسر ثم أعربها آخراً [٣٨] .

والضرب الرابع : ما كان على فعالِ ، وهو وصف غير منادى يجري مجرى الأعلام ، نحو حلاقِ للمنية ، وضرامِ للحرب وجنادِ للشمس ، وأزامِ للسنة الشديدة وضمامِ للداهية [٣٩] . واستشهد سيبويه على هذا النوع بقول النابغة الجعدي [٤٠] :

فقلتُ لها عيثي جَعارِ وجَرِّري بلَحْمِ امرئٍ لم يَشْهدِ اليومَ ناصِرُه

وجعار اسم للجاعرة ، ولكنهم لمّا سموا به الضبع عدلوه إلى (جعارِ) ، أما حلاق فقد أورد لها سيبويه شاهدين[٤١] ، أولهما قول الشاعر :

لحقت حَلاق بهم على اكسائهم ضربَ الرقاب ولا يُهمُّ المغنمُ

وثانيهما قول المهلهل :

ما أرَجِّي بالعيش بعد نَدَامى قد أراهم سُقُوا بكأسِ حلاق

فحلاق معدول عن الحالقة وإنما يراد بها المنية لأنها تحلق ، وعلته كعلة ما قبله إذ علق سيبويه عليه قائلاً ((فهذا كله معدولٌ عن وجهه وأصله ، فجعلوا آخره كآخر ما كان للفعل لأنه معدول عن أصله))[٤٢] .

والضرب الخامس : ما كان على (فعالِ) وهو اسم للمصدر ، قال سيبويه ((ومما جاء اسماً للمصدر قول الشاعر النابغة :

إنّا اِقتسمْنَا خُطّتينا بيننا فحَملتُ بَرَّةَ واحتملتَ فُجارِ

ففجار معدولٌ عن الفجرة))[٤٣] . وفجارِ بتعبير آخر اسم للفُجُور ، ومعدول عن المؤنث ، كأنه عُدل عن الفجرة بعد أن سمَّى بها الفجور ، كما سمَّى البرَّ بَرَّة ، ولو عدلها لقال برارِ كما قال فجارِ [٤٤] . وقال الشاعر [٤٥] :

فقال أمكُثي حتى يسارِ لعلّنا نحجُّ معاً قالتْ : أعاماً وقابِلَهْ

فيسارِ معدول عن الميسرة . وزاد سيبويه على ذلك شواهد أخرى تتعلق بهذا الضرب كقول النابغة الجعدي [٤٦] :

وذكرتَ من لبن المحلَّق شُرْبةً والخيلُ تَعْدو بالصعيد بَدَادِ

فهذا بمنزلة قولك : تعدو بدداً ، إلا أن هذا معدول عن حده مؤنثاً . وكذلك عُدلت عليه مَساسِ ، وقُرئ ((لا مَساسِ))[٤٧] ، والعرب تقول أنت لا مساسِ ، ومعناه لا تمسُّني ولا أمسُّك [٤٨] . وقال الشاعر المتلمس [٤٩] :

جَمادِ لها جَمادِ ولا تقولي طوالَ الدهرِ ما ذُكرتْ حَمَادِ

((فهذا بمنزلة جموداً ، ولا تقولي حمادِ ، عُدِلَ عن قوله : حمداً لها ، ولكنه عُدل عن مؤنث كبدادِ))[٥٠] .

٢ـ فُعَل :

يجمع هذا الوزن ألفاظاً عُدلت إليه ، يأتي العلم في صدارتها إلى جانب المختص بالنداء لسب الذكور ، فألفاظ التوكيد ثم أُخر .

فما جاء على فُعَل لاسم العلم كان معدولاً عن صيغة فاعل ، وقد جمعها النحاة فما وجدوها تزيد على خمسة عشر علماً ، وهي (عمر ، وزفر ، ومضر ، وثعل ، وهبل ، وزحل ، وعصم ، وقزح ، ودلف ، وجشم ، وقثم ، وجمح ، وجحا ، وبلع ، وهذل)[٥١] . وهذا النوع معدول عن المعرفة ، فنحو عمر وزفر وقثم عُدِلن عن عامر وزافر وقاثم [٥٢] ، فهذه لا توجد في غير الأعلام بحال ، ولم تستعمل في النكرة [٥٣] .

وقد كثر استعمال فُعَل في النداء لسب الذكور ، نحو فُسق ، وغُدر ، وخُبث ، ولُكع ، فإنها معدولة عن فاسق وغادر وخبيث وألكع [٥٤] . والذي يظهر من هذا أنّ فُعل في سب المذكر نظير فعالِ في سب المؤنث ، فكلاهما معدول ومستعمل في النداء كما أشار سيبويه في ما مر .

وجاءت على هذا الوزن أربعة ألفاظ تستعمل لتوكيد الجمع المؤنث ، هي (جُمع ، وكُتع ، وبُصع ، وبُتع) ، وهذه الصيغ الأربع جموع تكسير مفرداتها : جمعاء ، وكتعاء ، وبصعاء ، وبتعاء . والاسم المفرد على فعلاء يُجمع على فعلاوات ، لكنه عُدل إلى فُعَل [٥٥] . وهذا العدل ربما كان مردّه إلى قلة وحدات (فُعل) الصوتية من حيث الحركات والحروف المنطوقة قياساً بـ (فعلاوات) التي بخلاف ذلك ، فعُدل عنها إلى (فُعل) من أجل الاقتصاد في النطق وطلبا للخفة وسرعة الأداء ، ولاسيما إذا علمنا أن من مقاصد العدل طلب الخفة كما سيمر في المبحث الثاني .

وأما أُخر فهي جمع أخرى مؤنث آخر ، وآخر أفعل تفضيل بدليل التصرف ، وفي حال تجرده من (ال) والإضافة فإنه يكون مفرداً مذكراً دائماً ، فعلى ذلك يقال ((مررت بنسوة آخر)) بمد الهمزة وفتح الخاء ، لكن العرب عدلوا عنه وقالوا أُخر بصيغة الجمع [٥٦] . فهي معدولة عما فيه الألف واللام من باب أفعل (الآخر) . ومعنى آخر باعتبار الأصل أشد تأخرًا ، فكان معنى (جاء زيد ورجل آخر) : جاء زيد ورجل أشد تأخرًا من زيد في معنًى من المعاني ثم نقل الى معنى (غير) فمعنى رجل آخر ، رجل غير زيد [٥٧] .

ويبدو أن يد التطور اللغوي قد امتدت إلى آخر فغيرت من معناها حتى استوت على ماهي عليه من معنى المغايرة أو المخالفة . ومن الجدير بالملاحظة هنا أن أُخر قد تكون جمعاً لكلمة أخرى بمعنى آخرة التي تقابل كلمة أولى ، ففي هذه الحال تكون أُخر غير معدولة أو لا شأن لها بالعدل .

٣ ـ فُعال ، مَفْعل :

وهذان الوزنان مقصوران – في العدل – على العدد ، وهما مسموعان ((من الواحد إلى الأربعة باتفاق ، وفي الباقي على الأصح ، وقيل في العشرة والخمسة ، فدونها سماعاً ، وما بينهما قياساً عند الكوفيين))[٥٨] ، وذلك مثل أُحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث إلى العشرة فتقول : عشار ومعشر . فهذه أسماء معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررةً ، فأصل جاء القوم أُحاد جاؤوا واحداً واحداً وكذا الباقي ، ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نعوتاً كما في قوله تعالى : ﴿ أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾[٥٩] ، أو أحوالاً كما في قوله تعالى :﴿ فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ ﴾[٦٠] ، أو أخباراً نحو ((صلاةُ الليل مثنى مثنى))[٦١] ، وإنما كرر هنا لقصد التوكيد لا لإفادة التكرير [٦٢] .

فمثنى معدول عن اثنين اثنين ، وثُلاث ورُباع عن ثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة وكذا البواقي، فكأنه إذا قيل : جاءني القوم مثنى وثلاث ، فقد قيل : جاءني القوم اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة[٦٣] ، ودليل العدل في هذه الأسماء هو المعنى الواحد ، قال الرضي (ت٦٨٦هـ) ((وأما ثلاث ومثلث ، فقد قام دليل على أنهما معدولان عن (ثلاثة ثلاثة) وذلك أنا وجدنا ثُلاث ، وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد))[٦٤] ، فضلاً عن أن في معناهما تكرراً دون لفظهما ، والتكرر في المعنى يقتضي التكرر في اللفظ فعلم أن أصلهما لفظ مكرر وهو ثلاثة ثلاثة وكذلك الأخريات [٦٥] .

وثمة لفظان وجد فيهما العدل ، لم يأتيا على الأوزان المذكورة آنفاً ، واللفظان هما اسما الزمان (سحر ، وأمس) ، فسحر إذا أردت به سحر يوم معين نحو (جئتك يوم الجمعة سَحَرَ) فهو معدول عن السحر أي عن ذي الألف واللام ؛ لأنه معرفة ، والأصل في التعريف أن يكون بـ (ال) ، فعدل به عن ذلك [٦٦] .

وإذا أردت به سحر يوم ما ، أي غير معين فلا عدل فيه حينها [٦٧] ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا آلَ لُوطٍ نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ ﴾[٦٨] .

وأما (أمس) فالأصل أنه اسم زمان موضوع لليوم الذي قبل يومك ، وفيه استعمالان : أولهما : أن يكون ظرفاً ، وحينئذٍ يُبنى على الكسر مطلقاً عند العرب جميعاً [٦٩] . وثانيهما : أن يكون اسماً غير ظرف ، وفي ذلك للعرب مذهبان [٧٠] : أحدهما للحجازيين ، وهم يبنونه على الكسر ابداً ، ويكون محله الإعرابي بحسب موقعه من الجملة . والآخر لغة بعضٍ قليلٍ من بني تميم ، فيعربونه ويجعلونه معدولاً عن ذي الألف واللام ، فلما عدلوه تركوا صرفه ، وعلى ذلك قول الراجز ، وأنشده سيبويه [٧١] :

لقد رأيتُ عجباً مُذ أمْسَا عجائزاً مثل السَّعالي خَمْسَا

أما جمهور بني تميم فإنه يخص ذلك الإعراب (إعراب مالا ينصرف) حالة الرفع حسب دون حالتي النصب والجر فيبنيه على الكسر فيهما [٧٢] .

ويتضح مما تقدم أن العدل في أمس لا يكون إلا عند نفرٍ قليلٍ من بني تميم ، فهم يعدلونه عن الألف واللام كما في سحر وأخر .

المبحث الثاني : العدل أقسامه وفائدته :

عمد النحاة إلى تقسيم العدل فوجدوه ينقسم على قسمين إذا نظروا إليه باعتبار دليله ، وينقسم على أربعة أقسام إذا نظروا إليه باعتبار محله . فقسما العدل على الاعتبار الأول هما (٧٣) : تحقيقي ، وتقديري .

١ ـ التحقيقيّ :

وهذا القسم هو الذي يدل عليه دليل غير منع الصرف ، حتى إن الاسم لو صُرِف لم يكن صرفه عائقاً عن فهم ما فيه من العدل ، وملاحظة وجوده ، كالعدل في سحر ، وأخر ، وأمس ، ومثنى وثلاث ، وغير ذلك ، فإن الدليل على العدل فيها ورود كل لفظ منها مسموعاً عن العرب بصيغة تخالف الصيغ الممنوعة من الصرف ، وكذلك وروده بمعناها ، فسحر بمعنى السَّحر ، وأخر بمعنى آخر ، وأمس بمعنى الأمس ، ومثنى بمعنى اثنين اثنين وثلاث بمعنى ثلاثة ثلاثة ، فالمنع من الصرف ليس هو الدليل على العدل ، وإنما مجيء الصيغتين واستعمالهما .

والناظر في هذه الألفاظ المعدولة يجد أن العدل فيها لم يلحق سوى اللفظ ، غير أن من النحاة من زاد على العدل اللفظي عدلاً معنوياً ، ولا سيما في مثنى وثلاث وأخواتهما ، فمثنى وثلاث عندهم معدولة في لفظها ومعناها ، فاللفظ من اثنين إلى مثنى ، والمعنى من اثنين إلى اثنين اثنين ، وكذا ثلاث ونظائرها . قال ابن السراج (ت٣١٦هـ) ((فأما الذي عُدِل لإزالة معنى إلى معنى ، فمثنى وثلاث ورباع وأحاد ، فهذا عُدِل لفظه ومعناه ، عُدِل عن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين وعن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى ، وكذلك أحاد))[٧٤] ، وهو ما قال به الورّاق (ت٣٨١هـ) [٧٥] ، وإليه ذهب الأنباري (ت٥٧٧هـ) [٧٦] .

وهذا المذهب مردود ؛ فمثنى وثلاث وغيرهما معدولة عن مكرر لا عن لفظٍ واحدٍ أو المعنى ، وقد ذكر الجرجاني أن الذي دعا إلى هذا القول أن اثنين وثلاثة في جملة الاسماء ، وإذا عُدِل إلى مثنى وثلاث لزم الوصفية ، إذ لا يقال جاءني مثنى وثلاث ، وإنما يقال جاءني رجال مثنى وثلاث . وهذا

ليس بمستقيم ذلك لأن هذه الاسماء يوصف بها كثيراً كقولك : مررتُ برجلين اثنين أو برجالٍ ثلاثة وبنسوةٍ أربع ، فإذا عدلت عن مثنى وثلاث كان صفة[٧٧] ، ((فليس العدل بمغير معنى وإنما يغير اللفظ))[٧٨] .

وأما عدم جواز أن يقال جاءني ثُلاث ((فلأجل أن ثُلاث معدول عن ثلاثة ثلاثة بمعنى ثلاثة بعد ثلاثة ، فكما لا يجوز جاءني ثلاثة ثلاثة، وإنما تقول جاءني القوم ثلاثة ثلاثة ، فتجعله تابعاً لشيء ، فكذلك يجب أن لا يجوز جاءني ثلاث، وإنما يجب أن تقول جاءني القوم ثُلاث ورُباع))[٧٩] .

وقد يكون العدل مكرراً في اللفظ نفسه ، فمثنى مثلاً ((قيل إنّ فيه عدلاً مكرراً من حيث اللفظ ، لأن أصله كان اثنين مرتين ، فجُعِل مرة واحدة ، ثم غُيِّر لفظ اثنين إلى لفظ مثنى))[٨٠].

فعلى أية حال ، الذي يتضح من هذا أن العدل لا يكون إلا في اللفظ ، سواء أ كان عدلاً مكرراً أم غير مكرر . يضاف إلى ذلك أن العدل يمثل علة فرعية يحتاج معها إلى علة أخرى لمنع الاسم من الصرف ، فلو كان العدل في العدد لفظياً ومعنوياً لقام مقام علتين ، ولكان منع الاسم من الصرف للعدل وحده ، دون الوصفية أو العلمية .

٢ - التقديريّ :

وهو الذي يُمنع فيه العلم من الصرف ، سماعاً عن العرب ، من غير أن يكون مع العلمية علة أخرى ، تنضم إليها ، فيُقدر فيه العدل لئلا يكون المنع بالعلمية وحدها أو ((لئلا تنخرم القاعدة))[٨١] كما قال الرضي (ت٦٨٦هـ) .

وهذا النوع لا دليل عليه إلا المنع من الصرف ، وخاصة في الأعلام نحو عمر وزفر وقثم وغيرها ، فلو سُمع مصروفاً لم يُحكم بعدله مثل (أُدد) فإنه وإن كان على شاكلة (عمر) وأشباهه لا يقدر العدل فيه ، فقد سُمع في كلامهم منصرفاً [٨٢] .

وكان العدل قد ورد في أعلام معينة محصاة لم يجاوز غيرها ، وهو أمر من جملة الأمور التي تعرض لبعض ظواهر اللغة ولا يُعرف لها سبب ، قال ابن جني (ت٣٩٢هـ) ((ومنه أن عدلوا فُعَلاً عن فاعل ، في أحرف محفوظة ، وهي ثُعَل وزحل وغدر وعمر وزفر وجشم وقثم ، وما يقل تعداده ، ولم يعدلوا في نحو مالك وحاتم وخالد ، وغير ذلك ، فيقولوا مُلك ولا حُتَم ولا خُلد ، ولسنا نعرف سبباً أوجب هذا العدل في هذه الاسماء التي أريناكها دون غيرها))[٨٣] .

ثم قال مجادلاً ((فإن قلت إن العدل ضرب من التصرف ، وفيه إخراج للأصل عن بابه إلى الفرع وما كانت هذه حاله أقنع منه البعض ولم يجب أن يشيع في الكل ، قيل : فهبنا سلمنا ذلك لك تسليم نظر ، فمن لك بالإجابة عن قولنا : فهلا جاء هذا العدل في حاتم ومالك وخالد وصالح ونحوها ، دون ثاعل وزاحل وغادر وعامر ، وزافر وجاشم وقاثم ؟))[٨٤] .

ولعل عدم مجيء العدل في حاتم ومالك وخالد وصالح وغيرها ربما يعود إلى جريانها الكثير على الألسنة واستعمالها الواسع والتسمية بها ، فهذه أمور من شأنها أن تجعل هذه الأعلام خفيفة مستساغة يلوكها اللسان بيسر ، ولأنها كذلك فلا حاجة للعدول عنها إذا ما عرفنا أن من فوائد العدل تخفيف اللفظ كما سيأتي .

ولعل العلة الراجحة في ذلك أي في وجود العدل في بعض الأسماء ، وعدم وجوده في بعضها الآخر ، هو نطق العرب الأوائل ، فقد نطقوا بهذا مصروفاً (دون عدل) وبذاك غير مصروف (معدول) ، وفعلوا هذا بفطرتهم وطبيعتهم ، لا لسبب آخر ، ولذا لابد أن نحاكيه دون تلمس العلل المتكلفة ، فعلى ذلك يجب أن يكون الفصل الحق في هذا هو السماع .ويمكن أن يضاف دليل إلى جانب السماع بشأن معرفة الأعلام المعدولة التي على وزن فُعَل ، وهو أن فُعَل ((في الكلام على ضربين ، فإن كانت الألف واللام تدخلان عليه فليس معدولاً وذلك نحو جُرذ ، وصُرد ، ونُغر ، وثُقب ، وغُرف ، فإنّ هذا كله مصروف لقولك الصرد والجرذ والنغر والثقب والغرف . وإن لم تكن اللام تدخله فإنه

معدول نحو ثُعل ، وجُشم ، وعمر ، لا تصرف شيئاً من ذلك معرفة للتعريف والعدل ، وتصرفه نكرة . ويدل على أنه معدول أنك لا تقول : الجشم ولا الثعل ولا العمر كما تقول الصرد والنغر))[٨٥] .

ويندرج تحت العدل التقديري فضلاً عن العلم باب (فعال)[٨٦] . ويشتمل هذا الباب على اسم الفعل كنزال الذي بناؤه ظاهر ، وعلى اسم المصدر كفجار للفجرة ، وصفة المؤنث كفساق بمعنى فاسقة ، وهما مبنيان لمشابهة كل منهما باب نزال عدلاً ووزناً . وكما أن نزال معدول عن انزل ، ففساق وفجار في التقدير معدولتان عن فاسقة والفجرة . وينضوي تحت هذا الباب العلم المؤنث ، فهو عند الحجازيين مبني لمشابهته نزال ايضاً وزناً وعدلاً مقدراً ، وفيه افترق بنو تميم فرقتين أكثرهم على أن ذات الراء مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر ، كحضار ، وإنما قدروا العدل فيها تحصيلاً للكسر اللازم بسبب البناء ، فكسر الراء مصحح للإمالة المستحسنة . وغير ذات الراء معربة غير منصرفة للتأنيث والعلمية . وأما أقلهم فعلى أنّ الجميع غير منصرف [٨٧] .

أما أقسام العدل باعتبار محله فهي أربعة ، كما رأى النحاة ، لأنه [٨٨] :

١) إما بتغير الشكل فقط كجُمَع (بضم ففتح) عند من قال إنَّه معدول عن جُمْع (بضم فسكون).
٢) أو بالنقص فقط ، فيما عدل عن ذي (ال) وهو سحر ، وأمس .
٣) أو بالنقص وتغيير الشكل كعمر .
٤) أو بالزيادة والنقص وتغيير الشكل والصيغة كحذامِ ، ونزالِ ، ومثلث .

بعد الذي تقدم يمكن أن نتلمس بوضوح ما يؤلفه العدل من ظاهرة اختطت لها مكاناً إلى جانب ظواهر أخرى تتسم بها العربية ، وهي ظاهرة إنما لجأ إليها العرب لا لضرب من العبث ولا من قبيل التلاعب بالألفاظ ولا من أجل أن تؤدي نمطاً من السلوك اللغوي الذي لا طائل تحته ، بل إنها تُبتغى وتطلب لتحقيق غايات وفوائد جمة ، وهي غايات وفوائد رصدها بعض النحاة وسجلوها في كتبهم ، فهذا الصبان (ت١٢٠٦هـ) يقول ((وفائدته – أي العدل – تخفيف اللفظ ، وتمحضه للعلمية في نحو عمر وزفر لاحتماله قبل العدل للوصفية))[٨٩] .

فأما تخفيف اللفظ فقط فيكون باختصاره كما في مثنى وأُخر ، فالأول اختصار اثنين اثنين والثاني اختصار آخر (بمد الهمزة) . وأما تخفيف اللفظ مع تمحضه للعلمية فيكون في عمر وزفر المعدولين عن عامر وزافر لاحتمالهما الوصفية قبل العدل [٩٠] .ولا يخفى أن فائدة العدل لا تقف عند ذلك حسب ، بل يمكن لمح فوائد أخرى من خلال توظيف العدل في الكلام ، فمثلاً الأعداد المعدولة يُتوخى منها تجنب التكرار واظهار المراد بأقل الألفاظ ، فاللفظ المعدول مثنى يغني عن تكرار اثنين اثنين ، فضلاً عن الإيجاز إذ يستوي فيه المذكر والمؤنث ، فيمكن أن يقال في (جاء الطلاب اثنين اثنين) وفي (جاءت الطالبات اثنتين اثنتين) ،(جاء الطلاب مثنى) و (وجاءت الطالبات مثنى) .

أما الأعلام المعدولة فيمكن أن يُشم من العدل فيها رائحة التودد والتحبب والملاطفة بعد أن مُحضت للعلمية ، فالنطق بعمر بدلاً من عامر قد يوحي بهذا التودد أو هذه الملاطفة .

بقي أن نشير إلى ما يحققه اسم الفعل المعدول عن الفعل من فائدة ، كما في نزال المعدول عن انزل ، فهو – إلى جانب الإيجاز ؛ لأنه يلزم صورة واحدة مع المفرد والمثنى والجمع ، والمذكر والمؤنث بخلاف الفعل – يؤدي مبالغة في المعنى ، فقد أشار ابن جني إلى أنك في المبالغة لابد أن تترك موضعاً إلى موضع [٩١] . ولأن العدل ضرب من التصرف في اللغة ، فإنه يدخل أكثر ما يدخل الأسماء ثم قليلاً الأفعال ، والمعروف أن الأسماء والأفعال هي صاحبة الصيغ الصرفية ، ومن ثم ((هي مجال التوليد في اللغة ، فإذا أردنا إضافة كلمة إلى اللغة نقيس المعنى الذي نريد التعبير عنه على المعاني التي تدل عليها الصيغ ، لذلك لا توليد في الضمائر والخوالف والأدوات لأنها تندرج تحت قواعد الصرف ، ومعانيها وظيفية محدودة ومقصورة على السماع ، فإثراء اللغة يكون بإضافة الأسماء والأفعال والصفات لا بإضافة الضمائر والظروف))[٩٢] .

ومن هنا يتبين أن العدل بوصفه ظاهرة تعتري اللغة يمكن أن يُستفاد من تأديته التوليد ، والتوسع في اللغة ، فضلاً عن إثرائها وإن كان هذا قليلاً قياساً بما تضمنه ظواهر أخرى من ثراء لغوي كما هو الحال في الاشتقاق والاقتراض والنحت وغيرها .

الخاتمة :

فيما يأتي خلاصة بأهم النتائج التي توصل إليها البحث :

١- إنّ الأصل عدم العدل ؛ لأن المفردات المعدولة أقل من غير المعدولة ، وهذا مبنيّ على أن معظم الأفعال وجميع الحروف لا حظ لها من العدل ، وكذلك معظم الأسماء المبنية . تبقى الأسماء المعربة التي بعضها معدول وبعضها الآخر غير معدول . وبهذه العملية الحسابية يتضح أن غير المعدول هو الغالب في كلام العرب .

٢ - يلحق العدل بعضاً من الأفعال ولاسيما فعل الأمر ، كما يلحق الأسماء .

٣ - ورد العدل في كلمات محصاة ومعدودة مسموعة عن العرب لا يمكن تجاوزها إلى غيرها ، وهي كلمات صُبت في أوزان معينة هي : فعالِ وفُعَل وفُعال ومَفْعل ، فضلاً عن فَعْل وفَعَل .

٤ - ترادف المعدول عنه والمعدول إليه في المعنى ، وهو أمرٌ يلحظ في العدد المعدول غير أن ذلك يغيب عن اسم الفعل المعدول عن فعل الأمر ؛ ففيه من المبالغة مالا يخفى ، مثلما يغيب عن غيره من الموارد .

٥ - إنّ العدل لا يدخل الجوامد ، ولا يخرج عن دائرة المشتق ، ولأنه ضرب من التصرف فقد استأثر بالمشتق الذي هو موضع التصرف وقبول التحول من صورة إلى أخرى .

٦ - إنّ الحكم بوجود العدل وعدم وجوده أمر يستند إلى نطق العرب واستعمالاتهم اللغوية ، ومن هنا يكون السماع هو الحكم الفصل في هذا الشأن ، فضلاً عن الأدلة التي أوجدها النحاة من خلال استقرائهم لكلام العرب .

٧ - إن العدل في جانبٍ من جوانبه يمكن أن يمثل نوعاً من الاقتصاد اللغوي .

٨ - لجأ العرب إلى تحقيق العدل في اللفظ لغاية ولفائدة ، تتلخصان في تخفيف اللفظ وتمحضه للعلمية ، والاختصار والايجاز وتجنب التكرار .

٩ - إن العدل بوصفه ظاهرة ، يمكن أن يسهم – ولو بشكل قليل – بالتوليد والتوسع في اللغة عند تأديته في الكلام .

١٠- شغل العدل مباحث النحويين ولم يشغل مباحث الصرفيين على الرغم من صلته بميدانهم ، فالعدل مكانه اللفظ ، بل لا يكون إلا في اللفظ ، ولما كان كذلك لزم أن يكون من وكدهم ، غير أنهم أشاحوا عنه إلا بعضهم ، وتركوه للنحاة ، فكان للعدل نصيب في بعض الأبواب التي تتصل بمباحث النحو .

الهوامش :

١) ينظر : لسان العرب : ابن منظور : (عدل) : ٨٦/٩- ٨٧ ، والمعجم الوسيط : (عدل) : ٥٨٨/٢ .
٢) الأصول في النحو : ابن السراج : ٨٨/٢ .
٣) اللمع في العربية :ابن جني :٢٣٦ .
٤) المقتصد في شرح الإيضاح : الجرجاني : ١٠٠٧/٢ .
٥) شرح الرضي على الكافية :١١٣/١، وينظر:التعريفات:الشريف الجرجاني :٦٣، وأسرار النحو:ابن كمال باشا:٨٤ .
٦) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : السيوطي : ٨٩/١ .
٧) ينظر : كتاب سيبويه :٢٧٠/٣-٢٧٢ ، والمقتصد : ١٠١٧/٢-١٠١٩ ، والعلل في النحو : الوراق :٣٠٦ .
٨) ينظر : العلل في النحو :٣٠٦ ، وشرح شذور الذهب : ابن هشام : ٥٧ .
٩) أسرار العربية : أبو البركات الأنباري : ٣٠٨ .

١٠) ينظر : نفسه : ٣٠٨.
١١) المقتصد : ٢ / ١٠٠٧ ــ ١٠٠٨ ، وينظر : الهمع : ١ / ٨٩ .
١٢) ينظر : كتاب سيبويه : ٣ / ٢٧٠ ، والأصول في النحو : ٢ / ٨٩ ، ومجالس العلماء : الزجاجي : ١٧٠ ، والمقتصد : ٢ / ١٠١٧ ــ ١٠١٨ .
١٣) ينظر : مجالس العلماء : ١٧٠ .
١٤) ينظر : كتاب سيبويه : ٣ / ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢ ، وبيت زهير في ديوانه : ٨٩ .
١٥) ينظر: نفسه: ٣/ ٢٧٦، والأصول في النحو : ٢ / ٩٠ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ٢٣٧، ٢٣٨ .
١٦) ينظر : كتاب سيبويه : ٣ / ٢٧٦ ، والمزهر : السيوطي : ٢ / ١١٠ ، وحاشية الصبان : ٣ / ٢٣٨ .
١٧) ينظر : المزهر : ٢ / ١١٠ ، وحاشية الصبان : ٣ / ٢٣٨ ، وديوانه : ٥٦ .
١٨) ينظر : المزهر : ٢ / ١١٠ ، وحاشية الصبان : ٣ / ٢٣٨ ، ٢٣٩ .
١٩) ينظر : كتاب سيبويه : ٣ / ٢٧٦ .
٢٠) ينظر : حاشية الصبان : ٣ / ٢٣٩ .
٢١) ينظر : كتاب سيبويه : ٣ / ٢٧٢ ، والمقتصد : ٢ / ١٠٢٢ ، وشرح ابن عقيل : ٢ / ٢٥٣ ــ ٢٥٤ .
٢٢) ينظر : كتاب سيبويه : ٣ / ٢٧٠ ، والأصول في النحو : ٢ / ٨٩ .
٢٣) ينظر : المقتصد ٢ : ١٠٢٣ ، وحاشية الصبان : ٣ / ٢٣٧ ، والبيت في ديوان الحطيئة : ١٥٦ .
٢٤) ينظر : كتاب سيبويه : ٣ / ٢٧٧ ، والهمع : ١ / ٩٩ .
٢٥) ينظر : المقتضب : المبرد : ٣ / ٣٧٣ ، وشرح الرضي على الكافية : ١ / ١٢٦ ، والهمع : ١ / ١٠٠ .
٢٦) كتاب سيبويه : ٣ / ٢٧٨ .
٢٧) المقتصد : ٢ / ١٠٢١ .
٢٨) ينظر : الهمع : ١ / ١٠٠ .
٢٩) ذكره ابن جني في الخصائص : ١ / ٥٢٥ بلا نسبة ، وجاء في العقد الفريد : ٣ / ٢٤ منسوباً إلى لجيم بن مصعب بن علي بن بكر بن وائل والد حنيفة وعجل . وحذام امرأة لجيم ، وجاء البيت في شرح ابن عقيل:١٠٢/١ بلا نسبة لكن المحقق أشار إلى أنه قد نسب إلى ديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية،وقد جرى البيت مجرى المثل.
٣٠) كتاب سيبويه : ٣ / ٢٧٧ .
٣١) ينظر : شرح التصريح : خالد الأزهري : ٢ / ٢٢٥ ، والهمع : ١ / ١٠٠ .
٣٢) كتاب سيبويه : ٣ / ٢٧٨ .
٣٣) ينظر : الأمالي النحوية : ابن الحاجب : ٢ / ٨٩ ، ٩٠ ، والهمع : ١ / ١٠٠ .
٣٤) كتاب سيبويه : ٣ / ٢٧٨ .
٣٥) ينظر : شرح شذور الذهب : ٥٨ ، والهمع : ١ / ١٠٠ .
٣٦) كتاب سيبويه : ٣ / ٢٧٩ .
٣٧) نفسه ، والبيت في ديوان الأعشى : ١١١ .
٣٨) ينظر : الهمع : ١ / ١٠٠ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٢٥ .
٣٩) ينظر : الهمع : ١ / ١٠١ .
٤٠) ينظر : كتاب سيبويه : ٣ / ٢٧٣ . وبيت النابغة في ديوانه : ٦٥ .
٤١) ينظر : نفسه : ٣ / ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، وبيت مهلهل في ديوانه : ٥٨ .
٤٢) كتاب سيبويه : ٣ / ٢٧٤ .
٤٣) نفسه . والبيت في ديوان النابغة الذبياني : ٥٥ .
٤٤) ينظر : المقتصد : ٢ / ١٠٢١ .
٤٥) ينظر: كتاب سيبويه : ٢٧٤/٣ ، والمقتصد : ٢ / ١٠٢٢ ، والهمع: ١ /١٠٠ . والبيت لحميد بن ثور ، ينظر : ديوانه : ١١٧ .
٤٦) ينظر : كتاب سيبويه : ٣ / ٢٧٥ ، والبيت في ديوان النابغة الجعدي : ٥٢ .
٤٧) طه : ٩٧ . والذي عليه المصحف (مساسَ) بالفتح .
٤٨) ينظر : كتاب سيبويه : ٣ / ٢٧٥ .
٤٩) ينظر : نفسه : ٣ / ٢٧٦ . والبيت في ديوان المتلمس الضُبَعي : ٨١ . والرواية فيه : (لها أبداً إذا) بدلاً من : (طوال الدهر ما) .
٥٠) نفسه : ٣ /٢٧٦ .

٥١) ينظر : الخصائص : ١ / ١٠٣ ، والهمع : ١ / ٩٦ ، وقواعد النحو والصرف : د. زين الخويسكي : ٤١ .
٥٢) ينظر : الأصول في النحو : ٢ / ٨٨ ، والمقتصد : ٢ / ١٠٠٩ .
٥٣) ينظر : المقتصد : ٢ / ١٠٠٩ ــ ١٠١٠ .
٥٤) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام: ٣ / ٦٠ ، وشرح ابن عقيل : ٢ / ٢٥٤، والهمع :١/ ٩٧ .
٥٥) ينظر : كتاب سيبويه : ٣ / ٢٢٤ ، وشرح ابن عقيل : ٢ / ٣٠٧ .
٥٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١ / ١١٦ ، وأوضح المسالك : ٣ / ٩٥ .
٥٧) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١١٦/١ ، وأوضح المسالك : ٩٥/٣ ، وحاشية الصبان :٢٣٨/٣ .
٥٨) شرح التصريح : ٢ / ٢١٤ ، وينظر : أوضح المسالك : ٣ / ٩٥ ، والهمع : ١ / ٩١ ، ٩٢ .
٥٩) فاطر : ١ .
٦٠) النساء : ٣ .
٦١) صحيح مسلم : ٣٣٠ .
٦٢) ينظر : أوضح المسالك : ٣ / ٩٥ ، وقواعد النحو والصرف : ٤٣ .
٦٣) ينظر : المقتصد : ٢ / ١٠٠٨ .
٦٤) شرح الرضي على الكافية : ١ /١١٤ .
٦٥) ينظر : أسرار النحو : ٨٤ .
٦٦) ينظر : الأصول في النحو : ٢ / ٨٨ ، وشرح ابن عقيل : ٢ / ٣٠٨ ، والهمع : ١ / ٩٨ .
٦٧) ينظر : الأصول في النحو : ٢ / ٨٩ ، والهمع : ١ / ٩٨ .
٦٨) القمر : ٣٤ .
٦٩) ينظر : الهمع : ٢ / ١٣٨ .
٧٠) ينظر : شرح المفصل : ابن يعيش : ٤ / ١٠٦ ، والمعجم المفصل في اللغة والأدب : ١ / ٢٢٦ .
٧١) ينظر : كتاب سيبويه : ٣ / ٢٨٥ ، وشرح المفصل : ٤ / ١٠٦ . والبيت من الشواهد الخمسين المجهولة القائل .
٧٢) ينظر : كتاب سيبويه : ٣ / ٢٨٣ ، وشرح التصريح : ٢ / ٢٢٥ .
٧٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١ / ١١٤ ، وحاشية الصبان : ٣ / ٣٤٩ ، وأسرار النحو : ٨٤ ، والمعجم المفصل في اللغة والأدب : ٢ / ٨١٨ .
٧٤) الأصول في النحو : ٢ / ٨٨ .
٧٥) ينظر : العلل في النحو : ٢٩٨ ، ٢٩٩ .
٧٦) ينظر : أسرار العربية : ٣١٣ .
٧٧) ينظر : المقتصد : ٢ / ١٠١٠ .
٧٨) نفسه .
٧٩) نفسه .
٨٠) شرح الرضي على الكافية : ١ / ١١٥ ، وينظر : التعريفات : ٦٣ .
٨١) شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٢٣ .
٨٢) ينظر : نفسه . وأَدَد جد إحدى القبائل العربية .
٨٣) الخصائص : ١ / ١٠٣ .
٨٤) نفسه .
٨٥) اللمع في العربية : ٢٣٧ .
٨٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٢٥ .
٨٧) ينظر : نفسه : ١ / ١٢٥ ــ ١٢٦ ، ٣ / ١١٥ .
٨٨) ينظر : حاشية الصبان : ٣ / ٣٤٩ .
٨٩) حاشية الصبان : ٣ / ٣٤٩ ، وينظر : المعجم المفصل في اللغة والأدب : ٢ / ٨١٨ .
٩٠) ينظر : المعجم المفصل في اللغة والأدب : ٢ / ٨١٨ .
٩١) ينظر : الخصائص : ٢ / ٢٨٤ .
٩٢) المدخل إلى علم الصرف : محمد منال : ١٨ ــ ١٩ .

ثبت المصادر والمراجع

ـــ القرآن الكريم
ـ أسرار العربية : أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، د.ت .
ـ أسرار النحو : شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا (ت٩٤٠هـ)، تحقيق: د. أحمد حسن حامد ، ط٢ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٢م .
ـ الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت٣١٦هـ) تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، ط٤ ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ـ لبنان ، ١٩٩٩م .
ـ الأمالي النحوية : جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق : هادي حسن حمودي ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٥م .
ـ أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك : ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق : د.هادي حسن حمودي ، ط٣ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٩٦م .
ـ التعريفات : الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت٨١٦هـ) ، دار السرور ، بيروت ـ لبنان ، د . ت .
ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : الشيخ محمد بن علي الصبان الشافعي(ت١٢٠٦هـ) ، ضبطه وصححه إبراهيم شمس الدين ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ١٩٩٧م .
ـ الخصائص:أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)،تحقيق،د.عبد الحميدهنداوي، ط٢،دار الكتب العلمية،لبنان،٢٠٠٣م.
ـ ديوان الأعشى : شرح د. يوسف شكري فرحات ، دار الجيل للنشر والطباعة ، بيروت ، ٢٠٠٥م .
ـ ديوان الحطيئة : شرح أبي سعيد السكري ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٨١م .
ـ ديوان حميد بن ثور الهلالي : صنعة عبد العزيز الميمني ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، د.ت .
ـ ديوان المتلمس الضُبعي: شرح وتحقيق: د. محمد التونجي ، ط١ ، دار صادر للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٩٨م .
ـ ديوان مهلهل بن ربيعة : إعداد وتقديم طلال حرب ، ط١ ، دار صادر للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٩٦م .
ـ ديوان النابغة الجعدي : تحقيق : د. واضح الصمد ، ط١ ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٩٨م.
ـ ديوان النابغة الذبياني : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر، ١٩٧٧م .
ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : بهاء الدين بن عبد الله بن عقيل(ت٧٦٩هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، صيدا ـ بيروت ، ٢٠٠٢م .
ـ شرح التصريح على التوضيح : خالد بن عبد الله الأزهري(ت٩٠٥هـ) ، المطبعة الأزهرية المصرية ، ١٣٢٥هـ .
ـ شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: صنعة أبي العباس ثعلب، نشر الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ، ١٩٦٤م .
ـ شرح الرضي على الكافية : الرضي الاستراباذي(ت٦٨٦هـ) ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس ، ١٩٧٨م .
ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، تصحيح : محمد أبو فضل عاشور ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ٢٠٠١م .
ـ شرح المفصل : الشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي(ت٦٤٣هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت .
ـ صحيح مسلم : الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري(ت٢٦١هـ)، ط١، دار إحياء التراث العربي ، لبنان ، ٢٠٠٠م .
ـ العقد الفريد : أبو عمر أحمد بن عبد ربه الأندلسي ، تحقيق : د. محمد التونجي،ط١،دار صادر، بيروت ، ٢٠٠١م .
ـ العلل في النحو : أبو الحسن محمد بن عبد الله المعروف بالورّاق(ت٣٨١هـ) ، تحقيق : مها مازن المبارك ، ط١ ، دار الفكر ، دمشق ، ٢٠٠٠م .
ـ قواعد النحو والصرف : د. زين كامل الخويسكي ، دار المعرفة الجامعية ، الأسكندرية ، ٢٠٠٥م .
كتاب سيبويه:أبوبشرعمروبن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ)،تحقيق:عبد السلام هارون،ط٣،عالم الكتب،بيروت،١٩٨٣م.
ـ لسان العرب : أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري(ت٧١١هـ) ، تصحيح : أمين محمد عبد الوهاب ورفيقه ، ط٣ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، د.ت .
ـ اللمع في العربية:أبوالفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢ه)،تح:د.حسين محمد محمد شرف،ط١،عالم الكتب،القاهرة،١٩٧٩م.
ـ مجالس العلماء : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ط٢ ، مطبعة المدني بمصر ، ١٩٨٣م .
ـ المدخل الى علم الصرف : أ- محمد منال عبد اللطيف ، ط١ ، دار المسيرة ، عمان ـ الأردن ، ٢٠٠٠م .
ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت٩١١هـ) ، شرح وضبط وتعليق : محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل ، بيروت – لبنان ، د.ت .

ـ المعجم المفصل في اللغة والأدب: د. ميشال عاصي وإميل يعقوب، ط١،دار العلم للملايين،بيروت–لبنان ، ١٩٨٧م .
ـ المعجم الوسيط : أخرجه إبراهيم مصطفى وآخرون ، دار الدعوة ، استنبول – تركيا ، ١٩٨٩م .
ـ المقتصد في شرح الإيضاح : عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ) ، تحقيق : كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر ، المطبعة الوطنية ، عمان – الأردن ، ١٩٨٢م .
ـ المقتضب:أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عضيمة،عالم الكتب، بيروت ، د.ت .
ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت٩١١هـ) ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٨م .

Abstract

This research paper tries to tackle what might constitute a phenomenon that the Arabic language is exposed to in the some of its words and the Arabian linguists were interested in dealing with it. Hence, the " deviation" as a grammatical phenomenon has attract their attention and gained their interest which is man fasted in different grammatical fields.

The research falls into two chapters followed by a conclusion. The first chapter is entitled as " deviation its definite and rhythm " in which I discussed the meaning of " deviation " in language and in term and its rhythms .

The second chapter is entitled as " deviation " its types and its benefit in which I tackled the kinds that the grammarians have stated such kinds were different as far as the regard through which they look at the deviation . Then, I talked about the benefit of deviation and its aim.

Finally, the conclusion of research has contained the important result that the researcher has come out with. One of there result in that the deviation words are less than there words which are not deviated due to the linguistic fact that the words in its original case are not deviated . Another point is that the deviation follows the nouns and some of the verbs and it is limited to certain words heard from the Arabs and come with certain rhythms in which the deviation represent a kind of linguistic economy besides the briefness and the pure scientific words . It can also contribute in the linguistic creativeness and elaborate . The deviation comes with the dynamic and never comes with the inanimate the sativa .